الأمم المتحدة

A/C.3/55/SR.22

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والخمسون

Distr.: General
17 January 2001
Arabic
Original: French

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة ٢٢

المعقودة في المقر بنيويورك،

يوم الجمعة ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيدة **غيتنس – جوزيف** ..... (ترينيداد وتوباغو)

المحتويات

البند ١١٠ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الطفل وحمايتها (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

00-68807 (A)
0068807

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ١١٠ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الطفل وحمايتها (تابع) (A/55/41 (الملحق رقم ٤١)، A/55/201، A/55/297، A/55/442، A/55/162-S/2000/715، A/55/163-S/2000/712، A/55/467-S/2000/973)

١ - **السيدة راسل** (بربادوس): تكلمت باسم جماعة الكاريبي فذكّرت بأن المجتمع الدولي، في مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل المعقود في نيويورك في عام ١٩٩٠، قد التزم بالتزامات محددة في ١٠ مجالات حاسمة، تبدأ من اتفاقية حقوق الطفل وتنتهي بتخفيف وطأة الفقر، مروراً بالتنمية الاجتماعية، والهدف هو تحسين ظروف حياة الأطفال. وإذا كان قد تحقق تقدم ملحوظ في بعض المجالات، فإن تقرير منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) عن حالة الأطفال في العالم في عام ٢٠٠٠ يوضح أن هناك عدداً من الأهداف لم يتحقق بعد، وأن هناك مشاكل جديدة انضافت إلى المشاكل القديمة: تفاقم الفقر، اشتداد عدم المساواة، الصراعات الدولية، الحروب الأهلية، وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ودعت ممثلة بربادوس المجتمع الدولي إلى إعادة تأكيد التزاماته في مناسبة الدورة الاستثنائية التي ستعقدها الجمعية العامة في عام ٢٠٠١ لمتابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل. إن اتفاقية حقوق الطفل، من واقع عدد البلدان التي صدّقت عليها، تعد أساساً متيناً للعمل من أجل الطفل، وهي تلزم الدول بتيسير إيجاد بيئة مواتية لنماء الطفل. ومع ذلك فإن الفقر لا يزال بعد عقبة كؤوداً، ولن يزول إلا بتعميم الخدمات المحلية الأساسية (الخدمات الصحية والتعليمية، وبرامج التغذية، وتوفير المياه والمرافق الصحية)، وهو ما يتضح من دروس التسعينات. ولا بد من مكافحة هذه الظاهرة بعزم عن طريق مبادرات مثل تخفيف عبء الديون عن البلدان الفقيرة، وإعادة توجيه أهداف مؤتمر قمة كوبنهاغن، وتنشيط المبادرة ٢٠/٢٠. ولا بد أيضاً من العمل على أن يستفيد الجميع من العولمة وثورة التكنولوجيا المعلومات.

٢ - ويركز وفد بربادوس على أن التعليم، ولا سيما تعليم الفتيات، محور ذو أولوية في إقامة مجتمعات فيها قدر أكبر من المساواة، وفي مكافحة الفقر. إن المدرسة، وهي مكان تحصيل المعارف - التي ستثبت فيمتها في الحياة المهنية - تتيح أيضاً تطوير المواقف إزاء العنف وعدم المساواة، وتعطي المرأة فرصة التحرر. إن بلدان جماعة الكاريبي، إذ تؤيد هدف التعليم للجميع، قد نفذت برنامج عمل مؤتمر جومتيين، سواء على الصعيد الإقليمي أو الصعيد الوطني. ومضت هذه البلدان في تطبيق المشروع الذي وضعته في مجال الثقافة الصحية والإعداد للحياة الأسرية وأنشطة الوقاية من إدمان المخدرات وحمل المراهقات، وعكفت على تطوير التعليم قبل المدرسي. وتعمل بلدان عديدة في المنطقة على تشجيع الاستفادة من المعلوماتية.

٣ - ومن المهم عدم التهوين من أثر وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على الأطفال. ومنطقة البحر الكاريبي هي الأكثر تأثراً بعد أفريقيا جنوب الصحراء، والمعدلات فيها في ازدياد بعكس المناطق الأخرى. إن هذا الوباء هو السبب الرئيسي في وفاة الرجال فيما بين سن ١٥ و ٤٩ سنة. إن الأطفال معرّضون بشكل بالغ، سواء أصيبوا بالإيدز أو مات ذووهم بهذا المرض. وهذا الوباء يطرح من جديد الحقوق المسلّم بها في اتفاقية حقوق الطفل (التعليم، الصحة، الحماية من الاستغلال والعنف)، وهو يعدّ أكثر من كونه مشكلة صحية عادية. وإذا لم نهتم بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية والأخلاقية و لم نحاول تغيير السلوكيات، فإن التنمية في منطقة البحر الكاريبي يمكن أن تتعرض للخطر على المدى البعيد. إن مؤتمر بريدجتاون الإقليمي، الذي عقد مؤخراً، أتاح لبلدان جماعة الكاريبي فرصة بحث المشكلة بطريقة مباشرة أكثر. كما أن فريق منطقة البحر الكاريبي

المعني بالتعاون في مجال التنمية الاقتصادية قد سلّم، في اجتماعه في حزيران/يونيه ٢٠٠٠، بوجوب إعطاء الأولوية المطلقة لمكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في المنطقة.

٤ - إن بلدان جماعة الكاريبي، إذ تعي ضرورة تشديد مكافحة إدمان المخدرات والاستغلال الجنسي واستغلال الأطفال في المواد الإباحية والاتجار بالأطفال، تشيد باعتماد الجمعية العامة لمشروعي بروتوكولين اختياريين للاتفاقية، وترى أن تقرير الأمين العام عن الأطفال والصراع المسلح (A/55/163-S/2000/712) تقرير مهم، كما ترحب باتخاذ مجلس الأمن القرارين ١٢٦١ (١٩٩٩) و ١٣١٤ (٢٠٠٠). ومع ذلك فإن التقرير المتعلق ببيع الأطفال واستغلالهم في الدعارة وفي إنتاج المواد الإباحية (A/55/297) يؤكد أن الطريق ما زال طويلاً.

٥ - إن جميع بلدان جماعة الكاريبي قد وقعت اتفاقية حقوق الطفل وأنشأت أجهزة لمتابعة تطبيقها. كما أن هذه البلدان، بمساعدة اليونيسيف، شرعت في تنفيذ شتى برامج التوعية (برامج إذاعية، برلمان الشباب، حلقات دراسية). إن الاتفاقية بكل تأكيد قد يسّرت التقدم على الصعيد القانوني، فقد شرعت بلدان عديدة في تعديل تشريعاتها. وعلى بلدان منطقة البحر الكاريبي الحرص على أن تكون الإصلاحات المقترحة موضوع مناقشة عامة حتى تكون القوانين سليمة. ويشير وفد بربادوس من ناحية أخرى إلى أن التشريعات الخاصة بالطفل والأسرة ما فتئت تغتني منذ أن اعتمدت بلدان جماعة الكاريبي اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وأغلبية هذه البلدان تعترف الآن بتساوي جميع الأطفال في الحقوق، ومنهم المولودون خارج نطاق الزوجية، مما يعدّ تقدماً كبيراً في منطقة يقوم فيها عدد هائل من النساء بتربية أطفالهن بمفردهن.

٦ - **السيد غيوليتي** (مراقب سويسرا): حث الدول ومختلف هيئات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والجهات الفاعلة اقتصادياً على مضاعفة الجهود حتى يواكب الطابع العالمي لاتفاقية حقوق الطفل احترام فعال للحقوق المنصوص عليها فيها، ولا سيما في إطار الصراعات المسلحة. لقد شاركت سويسرا بنشاط في وضع البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في الصراعات المسلحة، الذي وقعته في أثناء جمعية الألفية والذي تنوي التصديق عليه بالفعل. وإذا كان هذا الصك ينطوي على نقاط ضعف واضحة، وخصوصاً فيما يتعلق بالنظام المنصوص عليه للتجنيد الطوعي وكذلك إلى حد ما، الاشتراك في القتال، وهذا مجال لا بد للأحكام فيه من أن تكون أكثر إلزاماً، فإن له على الأقل فضل تحديد سنّ التجنيد بـ ١٨ سنة.

٧ - وينبغي العمل أيضاً، على الصعيد الإقليمي، على توفير حماية أفضل لحقوق الطفل، وبخاصة في حالة النزاع، ويتعين على منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أن تتهيأ أكثر لخدمة الأطفال بأن تنشئ آليات مؤسسية قوية.

٨ - وأشار مراقب سويسرا إلى عنف الدولة والعنف المؤسسي ضد الأطفال، ويقصد بهما التعذيب وسوء المعاملة اللذين يتعرض لهما الأطفال من جانب قوات النظام وأفراد الأمن، ولا سيما في حالة الحبس الاحتياطي. ودعا المراقب الدول إلى معاقبة مرتكبي هذه الانتهاكات واتخاذ تدابير ملموسة لحماية حقوق الأطفال المشتبه فيهم، سواء كانوا متهمين أو مدانين بمخالفة القانون الجنائي. وأيد المراقب توصية لجنة حقوق الطفل بأن يجري الأمين العام دراسة معمقة لموضوع العنف ضد الأطفال. وتحث سويسرا جميع الدول على المشاركة النشطة في عام ٢٠٠١ في الأعمال الرامية إلى وضع بروتوكول اختياري لاتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة

القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، يساعد على تحسين مصير الأطفال الذين يتعرضون لسوء المعاملة والتعذيب. إن سويسرا، التي جعلت من حماية وتعزيز حقوق الطفل عنصراً محورياً في سياستها الخارجية، تستعد للعمل في هذا المجال في أثناء التحضير لدورة الجمعية العامة الاستثنائية المكرسة لمتابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل.

٩ - إن سويسرا تشيد بعمل الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراع المسلح وبعمل اليونيسيف والعديد من المنظمات غير الحكومية الناشطة ميدانياً، وترحب باتخاذ قرار مجلس الأمن ١٣١٤ (٢٠٠٠) وكذلك بالتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام (A/55/163-S/2000/712)، ولا سيما ما يتصل منها بمسؤولية الجهات غير التابعة للدولة وضرورة الحدّ من انتشار الأسلحة الخفيفة. وأخيراً، تتوجه سويسرا بالشكر إلى كندا لعقدها المؤتمر الدولي المعني بالأطفال المتأثرين بالحرب في وينيبغ.

١٠ - **السيد دوس سانتوس** (موزامبيق): رحّب بتقرير الأمين العام عن الأطفال والصراع المسلح (A/55/163-S/2000/712) وبتقرير لجنة حقوق الطفل (A/55/41)، وقال إن البروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل اللذين اعتمدتهما الجمعية العامة سيكملان الصكوك التي تكفل تعزيز وحماية حقوق الطفل. وأضاف أنه لا يمكن التغاضي عن مصير العديد من الأطفال اللاجئين أو النازحين ولا عن مصير الأطفال الجنود، ولذلك طالب الجهات الفاعلة الوطنية والدولية (الحكومات، المنظمات الدولية، المنظمات غير الحكومية، الجامعات) بالعمل على تعزيز نطاق الصكوك الدولية. وينبغي أيضاً إدراج أحكام اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكوليها الاختياريين في التشريعات والسياسات الوطنية، مهما تكن الجوانب المطروحة: سياسسسة أو اجتماعية أو اقتصادية أو قانونية. وتعرب موزامبيق عن امتنانها لمجلس الأمن لاهتمامه بمسألة اشتراك الأطفال في الصراعات المسلحة وتحثه على مواصلة جهوده. كما تشكر حكومة كندا لعقدها المؤتمر الدولي المعني بالأطفال المتأثرين بالحرب في وينيبغ.

١١ - وقد وضعت موزامبيق، بالاشتراك مع المجتمع المدني وغيره من الجهات الفاعلة، توجيهات قانونية واجتماعية واقتصادية من أجل تضمين التشريعات الوطنية أهم أحكام اتفاقية حقوق الطفل وغيرها من الصكوك، مثل الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهته. فمثلا حددت سن التجنيد بـ ١٨ سنة، كما سُنّت قوانين للعمل والأسرة.

١٢ - ولما كانت موزامبيق ذاتها قد تعرضت لبلاء الحرب، فقد اتخذت تدابير تتفق والصكوك الإقليمية والدولية لحماية حقوق الطفل في أثناء الصراع وبعده. وتشمل هذه التدابير أساساً إعادة إدماج الأطفال الذين اشتركوا في الصراع، وتدريب المعلمين الذين يتكفلون بالأطفال المصدومين، وحصول الأطفال اللاجئين أو النازحين على التعليم. واعتمدت حكومة موزامبيق أيضاً استراتيجية تهدف إلى كفالة رفاهة الأطفال اليتامى والمعوقين والمصدومين. كما شرعت في تنفيذ برنامج لجمع شمل الأسر المشتتة بسبب الحرب والفيضانات التي اجتاحت جنوب ووسط البلد في مطلع عام ٢٠٠٠. وشدد ممثل موزامبيق على أن الأفراد أيضاً يقومون بدور مهم في جميع هذه الجهود، وأنه لن يجدي التصديق على اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكوليها الاختياريين إذا لم تنفذ بشكل ملموس.

١٣ - **السيدة بروبيي** (غانا): قالت إنه إذا كان قد تحقق تقدم في بلوغ الأهداف التي حددها مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل في عام ١٩٩٠، فإن الفقر والجهل والصراعات والقلاقل الاجتماعية والأمراض، مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، تحبط الحقوق الأساسية وتناول من رفاهة الأطفال في جميع أنحاء العالم.وأعربت عن أسفها لتسويف

المجتمع الدولي في تطبيق اتفاقية حقوق الطفل، رغم أنه صدق عليها عدد قياسي من البلدان، ودعت الدول الأعضاء إلى قبول التعديل المدخل على الفقرة ٣ من المادة ٤٣ من الاتفاقية، إذا لم تكن قد قبلت بعد هذا التعديل الذي يقضي بزيادة عدد أعضاء لجنة حقوق الطفل من ١٠ إلى ١٨، الأمر الذي سييسّر بوجه خاص النظر في تقارير الدول الأطراف. وأعربت أيضاً عن اغتباطها لتخصيص الجمعية العامة دورة استثنائية في عام ٢٠٠١ لمتابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل.

١٤ - وفيما يتصل بحماية الأطفال المتأثرين بالصراعات المسلحة، فإن تقرير الممثل الخاص للأمين العام (A/55/442) يشير إلى حالة تدعو إلى القلق البالغ. وغانا ممتنة للممثل الخاص للعمل الذي قام به، وتعرب عن ارتياحها لاعتماد الجمعية العامة للبروتوكول الاختياري المتعلق باشتراك الأطفال في الصراعات المسلحة، ولاتخاذ مجلس الأمن القرار ١٣١٤ (٢٠٠٠) الذي يحث فيه الدول الأعضاء على أن تستثني من تشريعات العفو الجرائم المرتكبة ضد الأطفال، وأن تتخذ الإجراءات الكفيلة بوضع حد للاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية والأسلحة الخفيفة الذي يطيل أمد الصراع ويكثف أثره بالنسبة إلى الأطفال.وفي هذا الصدد، يشكر وفد غانا الحكومة الكندية لمساعدتها في عقد مؤتمر أكرا في نيسان/أبريل ٢٠٠٠، الذي اُعتمد في ختامه إعلان وبرنامج عمل يستهدفان مساعدة الأطفال المتأثرين بالصراعات المسلحة في غرب أفريقيا.

١٥ - وقالت إنها ترى أن التعاون الدولي المتزايد بين الهيئات المنوط بها تنفيذ القوانين سيساعد على مكافحة جرائم الاستغلال الجنسي للأطفال بشكل أفضل. وأضافت أنها تلاحظ بارتياح اعتماد الجمعية العامة للبروتوكول الاختياري المتعلق ببيع الأطفال واستغلال الأطفال في الدعارة وفي إنتاج المواد الإباحية، وترقب باهتمام البروتوكول الاختياري المتعلق بالاتجار غير المشروع بالبشر الذي سيكمل الاتفاقية الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. إن غانا توافق على رأي المقررة الخاصة المعنية بمسائل بيع الأطفال واستغلال الأطفال في الدعارة وفي إنتاج المواد الإباحية، وترى أن تآكل الهياكل الأسرية يفضي إلى انتفاء أهم عوامل الاستقرار بالنسبة إلى الطفل، ولذلك فإنها تحث المجتمع الدولي على اتخاذ التدابير الكفيلة بحماية الخلية الأسرية. وتشجع غانا أيضاً الدول الأعضاء على إصلاح نظمها القضائية واتخاذ ترتيبات تصحيحية ووقائية. وقد شددت ممثلة غانا على الدور الهام لوسائط الإعلام وحملات التوعية في التنديد بأعمال المتاجرين وبانتهاك حقوق الطفل. وحرصاً من غانا على تطبيق اتفاقية حقوق الطفل، فإنها عمدت إلى تعديل تشريعاتها وإصلاح نظامها القضائي ونظام الحماية الاجتماعية. فرُفعت على سبيل المثال سنّ المسؤولية الجنائية من ٧ سنوات إلى ١٤ سنة، ومُنعت التقاليد التي كانت تسمح بأشكال من الرق تستهدف الأطفال بوجه عام. إن غانا تؤيد المقررة الخاصة، وتؤكد أن التعاون مع القطاع الخاص أمر لا غنى عنه إذا أريد القضاء على عمل الأطفال وحماية القصّر الذين يعملون من التعرض لخطر الاستغلال الجنسي من جانب رؤسائهم. وأخيراً تشيد غانا بجهود اليونيسيف، وبخاصة فيما يتصل بمكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أفريقيا جنوب الصحراء.

١٦ - **السيد شريف** (تونس): رحب باعتماد البروتوكولين الإضافيين لاتفاقية حقوق الطفل، وأكد الأهمية الأساسية لعملية متابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل في الوقت الذي ما زالت فيه حقوق الطفل تمتهن كثيراً. ورغم النجاح المتحقق، فإن الحالة ما زالت تدعو إلى القلق، فهناك اليوم في العالم زهاء ٣٠٠ ٠٠٠ طفل تقل أعمارهم عن ١٨ سنة مشتركين في الصراعات المسلحة، و ٢٠ مليون طفل من اللاجئين، وأكثر من مليون طفل يتيم أو منفصل عن

أبويه. ويضاف إلى ذلك أن كثيراً من الأطفال يعانون آثار نظم الجزاءات أو يقعون ضحايا للصراعات، مثل ذلك الطفل البالغ من العمر ١٢ سنة الذي اغتاله الجنود بأعصاب باردة.

١٧ - وقد وضعت تونس خطة عمل وطنية للطفل تطبيقاً للإعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته ونمائه. وقد ساعدت هذه الخطة على تحقيق نجاح كبير، تمثل خصوصاً في تراجع محسوس في معدل وفيات الرضع، ومعدل للتحصين زاد على ٩٠ في المائة، وإنشاء دور للحضانة ورياض للأطفال، ومعدل للالتحاق بالتعليم الابتدائي بلغ ٩٩ في المائة، سواء للفتيات أو الفتيان.

١٨ - إن إنشاء المجلس الأعلى للطفولة وسن قانون الطفل والاحتفال بيوم الطفولة برهان على الجهود التي تبذلها تونس لاحترام حقوق الطفل. وعلاوة على هذا الجانب المألوف، هناك أيضاً ترتيبات ملموسة أكثر، مثل تعيين مفوض لحماية الطفولة في المحافظات يقوم بعمل ميداني مهم، مثل قاضي الأحداث، لحل مشاكل الأطفال والشباب.

١٩ - **السيد مانغاشي** (جمهورية تترانيا المتحدة): قال إن وفده يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل ناميبيا باسم الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وإن حكومته بدأت تنفيذ خطة عمل وطنية لخفض وفيات الرضع وسوء التغذية، وزيادة الحصول على التعليم والخدمات الصحية والمسكن المناسب ومياه الشرب، وذلك لتطبيق اتفاقية حقوق الطفل التي عملت حكومته، بعد التصديق عليها في عام ١٩٩١، على ترجمتها إلى اللغة الوطنية، وهي الكيسواحيلي، لتكفل لها أوسع انتشار ممكن. ونتج عن هذه الجهود أنه جرى تحصين أكثر من ٨٠ في المائة من الأطفال ضد أمراض الطفولة، وأن شلل الأطفال بسبيله إلى الاختفاء، وأن وفيات الرضع قلّت. ومع ذلك فإن هذا التقدم يعتبر متواضعاً، ولذلك تعتزم جمهورية تترانيا المتحدة زيادته بالاعتماد على الدعم المتزايد من المجتمع الدولي، والهيئات المنبثقة عن اتفاقات بريتون وودز، واليونيسيف، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، وجميع البلدان المانحة التي قدمت إليها بالفعل مساعداتها القيمة.

٢٠ - وإذا كان يمكن للعولمة أن تكون فرصة للبلدان النامية، فإن عبء الديون ونقص الاستثمارات وإسهام الموارد تخنقها وتمنعها من التركيز على المشاكل التي تتصل في المقام الأول بالأطفال، مثل التعليم والصحة.

٢١ - ومن غير المقبول أن يموت كل عام ١١ مليون طفل من أمراض يمكن تجنبها. وفي تترانيا أدى وباء الإيدز إلى إحباط كل الجهود التي بذلت في مجال الصحة، رغم برامج المكافحة التي تنفذها اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ويتعين على الجمعية العامة، في دورتها الاستثنائية التي ستعقدها في عام ٢٠٠١ للنظر في مشكلة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومواجهتها، تحليل آثار الإيدز على الأطفال، وبخاصة الفتيات، ووضع خطة عمل لمعالجتها. إن تقرير الأمين العام عن حالة اتفاقية حقوق الطفل (A/55/201) يصور حالة مقلقة لا يمكن السماح بها. فبيع الأطفال واستغلالهم جنسياً وعمل الأطفال أمر غير مقبول، ومن يرتكبون أعمال عنف ضد الأطفال في حالات الصراع قوم مجرمون.

٢٢ - **السيدة سونييه** (أندورا): قالت إن مما يحسب لعام ٢٠٠٠ أن عدداً كبيراً من البلدان قد وقع البروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل، ويتعلق أحدهما باشتراك الأطفال في الصراعات المسلحة، والثاني ببيع الأطفال واستغلال الأطفال في الدعارة وفي إنتاج المواد الإباحية.

وأعربت عن أملها أن يزداد عدد البلدان الموقعة بنهاية دورة الجمعية العامة الخامسة والخمسين.

٢٣ - ويرى وفد أندورا أن مناقشة مسألة الأطفال تثير على الدوام طائفة من الأسئلة نظراً إلى أن الأطفال، في جزء من العالم، يلقون رعاية قصوى، في حين أن من الصعب، في أجزاء أخرى، الحصول على الحد الأدنى المقبول. ولذلك تعرب أندورا عن استعدادها التام للتعاون في الإعداد للدورة الاستثنائية التي ستكرسها الجمعية العامة في عام ٢٠٠١ لمتابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، وتأمل أن يشترك فيها مختلف الهيئات، ولا سيما المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي ستصبح أندورا عضواً فيه في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١.

٢٤ - وفيما يتصل بحماية الأطفال المتأثرين بالحرب، فإن تكفّل مجلس الأمن بحمايتهم، كما أشار بحق الممثل الخاص للأمين العام في تقريره (A/55/442)، يعتبر مكسباً كبيراً. وهناك نقطة أساسية أخرى، وهي النص في جميع عمليات حفظ السلام على تدريب يتعلق بالأطفال ليكون موظفو الأمم المتحدة أقدر على تلبية احتياجات هذه الفئة من السكان ميدانياً. وفيما يتعلق بالإنعاش بعد الصراع، فقد جرى التشديد بحق على ضرورة وضع خطط متسقة ومصممة جيداً تراعَى فيها احتياجات الصغار الذين عاشوا حالة الحرب. وتؤيد أندورا أيضاً جميع المبادرات الرامية إلى تشديد العقوبات على جميع الجرائم المرتكبة ضد الأطفال، وترحب في هذا الصدد بالأعمال المضطلع بها مؤخراً لوضع النظام الأساسي (القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات) للمحكمة الجنائية الدولية. وأخيراً، يشكر وفد أندورا الحكومة الكندية لتنظيمها مؤتمر وينيبغ الدولي المعني بالأطفال المتأثرين بالحرب، ويأمل أن تؤدي الأهداف المحددة فيه إلى حشد كل الدعم اللازم.

٢٥ - وفيما يتعلق بمكافحة الإيدز، فإنه ينبغي في الأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي القادم المعني بالإيدز، الذي سيعقد في عام ٢٠٠١، الاهتمام الفائق بالأطفال الذين هم مستقبل البلدان.

٢٦ - أما بشأن بيع الأطفال ودعارة الأطفال واستغلالهم في إنتاج المواد الإباحية، فإن أندورا تشجع المقررة الخاصة للجنة حقوق الإنسان على مواصلة أعمالها. وتطلب إلى جميع الحكومات تعزيز التشريعات في هذا المجال وعدم ادخار أي جهد في مساعدة هؤلاء الأطفال على العودة إلى الحياة العادية.

٢٧ - إن التعليم من دعائم العمل لصالح الطفولة، ومما لا غنى عنه أن تظل حقوق الإنسان من المواضيع الأساسية في التعليم الذي يقدم إلى الصغار. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تكون مشكلة الفقر الكبرى، التي تقلل من فرص الكثير من الأطفال، من المحاور الأساسية في الفكر والقرار.

٢٨ - **السيدة ناصر** (فلسطين): قالت إن الواقع يحملها على أن تركز كلمتها على ما يتعرض له الأطفال الفلسطينيون من إنكار لحقوقهم وانتهاك منتظم لها. ففي الأيام الأخيرة، اغتيل عشرون طفلاً بطريقة وحشية ومتعمدة، وأصيب أكثر من ألف آخرين. إن الصورة التي طافت العالم للطفل الفلسطيني البالغ من العمر ١٢ سنة الذي قتله جندي إسرائيلي بلا سبب توجز بشكل يمزق الفؤاد مأساة حياة طفل فلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي.

٢٩ - ومن الواضح أن الطفل لا يمكنه أن يمارس حقه تماماً في التعليم، ولا حقه في أن ينمو في صحة جيدة، وفي أن يتلهى ويتطور بشكل طبيعي، ولا أي حق آخر من الحقوق المعترف له بها كإنسان، إذا كان يعاني كل يوم الآثار البالغة السوء لصراع مسلح واحتلال أجنبي، وإذا كان عاجزاً عن تلبية احتياجاته البسيطة، وإذا كانت سلامته البدنية وحياته

ذاتها تتعرضان كل يوم للخطر. إن الشرط الضروري لممارسة الطفل ممارسة تامة لحقوقه الأساسية ولنمائه بشكل سليم وطبيعي على جميع المستويات هو أن يتمتع، حتى في زمن الصراع المسلح والاحتلال الأجنبي، بظروف من السلام والأمن تقوم على احترام الأهداف والمبادئ التي تكرسها صكوك حقوق الإنسان، على النحو الذي يهدف إليه البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق باشتراك الأطفال في الصراعات المسلحة. وفي الأيام الأخيرة، أدى إفراط الجيش الإسرائيلي في استخدام القوة إلى خسائر فادحة في الأرواح، وسقوط مئات من الجرحى، وتدمير منازل وممتلكات، وتدهور سريع في الحالة والظروف الحياتية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس. إن أسراً عديدة تعيش بلا كهرباء، والمدارس قد أغلقت، وفرضت قيود مشددة على انتقال الأموال والأشخاص. إن السياسة الإسرائيلية، منذ عقود عديدة، تمنع أو تعطل بقدر بالغ ممارسة قدر كبير من الحقوق، حتى البسيط منها، التي تكفلها للأطفال الفلسطينيين مختلف الصكوك القانونية التي لا تحترمها إسرائيل.

٣٠ - إن فلسطين متمسكة بالسلام بشدة، وإن كانت تحث المجتمع الدولي، وفقاً لالتزامه في إطار الإعلان العالمي وخطة العمل لبقاء الطفل وحمايته ونمائه، على السعي إلى تحسين مصير ملايين الأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة للغاية، بمن فيهم الأطفال من ضحايا الاحتلال الأجنبي.

٣١ - **السيد أغوثي - دوران** (فنزويلا): قال إنه إذا كان قد تحقق تقدم على الصعيد القانوني أو فيما يتعلق بتعزيز واحترام الحقوق والمبادئ والقواعد المكرسة بالفعل، فإن ظهور حالات جديدة وتفاقم الحالات القائمة ينشئان أيضاً مجالات يتعين على المجتمع أن يوليها كل اهتمامه، مثل الحالة العصيبة لآلاف الأطفال من ضحايا الصراعات المسلحة، التي بيّنها الأمين العام في تقريره عن هذه المسألة (A/55/163-S/2000/712).

٣٢ - ومن الواجب الإشادة بهيئات منظومة الأمم المتحدة والحكومات والمجتمع الدولي، وبالذات المنظمات غير الحكومية، لما تقوم به من عمل من أجل تقديم المساعدة على الصعيدين النفسي والمادي إلى ملايين الأطفال الذين يعيشون حالات صعبة لأنهم ضحايا الفقر، وحالة اقتصادية واجتماعية حرجة، وحالات المرض والكوارث الطبيعية والصراعات المسلحة والاستغلال والأمية والجوع والتعصب والتعويق أو الافتقار إلى الحماية القانونية. ومع ذلك فمن الأمور المشجعة أن يعكف المجتمع الدولي دون كلل على وضع إطار معياري لتحديد الحرية القانونية التي تتذرع دول معينة بها للتهرب من مسؤوليتها المعنوية والأخلاقية عن صون سلامة جميع الأطفال والمراهقين، ووضع أحكام جزائية لهذه الحرية. ومن هنا تهتم فنزويلا كثيراً بالبروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل اللذين اعتمدهما الجمعية العامة مؤخرا وصدقت عليهما فنزويلا في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وعلى المجتمع الدولي الآن أن يبرهن على إرادته السياسية في تطبيق الأحكام الجديدة التي قبلها طواعية.

٣٣ - وفيما يتعلق باشتراك الأطفال في الصراعات المسلحة، فإن اعتماد صكوك قانونية والالتزام بتعهدات لا يحولان دون وقوع جميع أشكال الفظائع ضد الأطفال. إن فنزويلا تعترض على اشتراك الأطفال في الصراعات المسلحة، ويحدد تشريعها الحد الأدنى لسنّ الانخراط في القوات المسلحة والاشتراك في الصراعات المسلحة بـ ١٨ سنة.

٣٤ - وفيما يتصل بالبروتوكول الثاني فإن فنزويلا، التي أيدت وضعه، تدين هذه الممارسات التي لا تتفق وحقوق الطفل وتنافي روح الاتفاقية. وترى فنزويلا أن الحملة

القانونية إزاء مشكلة بيع الأطفال والاتجار بهم لا ينبغي أن تقتصر على الاستغلال الجنسي، بل يجب أيضاً إدانة الممارسات التي تنتهك القواعد الدولية في مجال التبني على سبيل المثال. وتشمل التشريعات الفنزويلية هذه الجوانب كلها. كما أن دستور فنزويلا، الذي يخصص أحد أبوابه الأولى لواجبات الأفراد وحقوقهم وحمايتهم، يتضمن عدة مبادئ، منها مبدأ المساواة وعدم التمييز بين الجنسين، وهذا المبدأ ينطبق على الأطفال من الجنسين الذين يقيمون في فنزويلا والذين يعاملون على قدم المساواة. وتسعى فنزويلا بدأب إلى توفيق تشريعاتها مع المبادئ الواردة في اتفاقية حقوق الطفل. وفي هذا السياق، بدأ في ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ نفاذ قانون أساسي لحماية الطفل والمراهق، يعتبر الأطفال من أشخاص القانون تماماً، لهم من الحقوق وعليهم من المسؤوليات ما لأي إنسان آخر. وينشئ القانون، فضلاً عن ذلك، أجهزة تكفل للأطفال المقيمين على أرض فنزويلا، دون أي تمييز، ممارسة الحقوق الفردية والجماعية المعترف لهم بها. وقد شرعت الحكومة الفنزويلية الآن في تنفيذ المرحلة الثانية من هذه العملية التي تتمثل، علاوة على إنشاء أجهزة للمراقبة على جميع المستويات، في التعريف بالمبادئ والقواعد التي يرسيها القانون الجديد فيما يتعلق بحقوق وواجبات ومسؤوليات الدولة والأسرة والجماعة، وترسيخ هذه المبادئ والقواعد بشكل دائم.

٣٥ - **السيد كوينـدوا** (كينيا): قال إن الوفد الكيني يرحب، إزاء وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بكل مبادرات الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات المختصة، وبكل أجهزة الدعم المنشأة لمساعدة الأطفال.

٣٦ - إن كينيا، التي تهتم كثيراً بمسألة الأطفال، قد أيدت ميثاق حقوق الطفل، وصدقت على الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهته، ووقعت في أثناء قمة الألفية البروتوكولين الاختياريين للاتفاقية. وإذا كانت كينيا لم تكتسب، منذ استقلالها، خبرة مباشرة بالصراعات المسلحة، فإنها باستقبالها الأطفال اللاجئين من البلدان المجاورة قد أدركت معاناة الأبرياء في أثناء الصراع المسلح. وتقوم الحكومة، بمساعدة اليونيسيف ومفوضية شؤون اللاجئين، بمبادرات للسلام والمصالحة، وترى وجوب تقييم الأضرار النفسية التي يعانيها الأطفال المصدومون ومعالجتها، وذلك باتباع نهج متكامل يدور حول العمل الذي يجمع بين السياسة الاجتماعية والإرادة السياسية والوسائل الاقتصادية والحرص على تعبئة الأموال اللازمة. ويجب إنشاء خدمات للتدريب وإيجاد القدرات اللازمة للعمل، على الصعيد المحلي، على توفير خدمات المشورة وإعادة التأهيل. إن كينيا عازمة على تقديم دعمها الكامل، وتأمل أن تساعد الدورة الاستثنائية التي ستكرسها الجمعية العامة لمتابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل على إعادة النظر في الأهداف والعثور على حلول.

٣٧ - **السيدة مودي** (أستراليا): قالت إننا يمكننا الحكم على مجتمعٍ ما من واقع تصرفاته حيال أضعف فئاته، أي الأطفال والشباب. ولذلك ترحب أستراليا بتصديق ١٩١ دولة على اتفاقية حقوق الطفل، وأيضاً باعتماد الجمعية العامة، في أيار/مايو ٢٠٠٠، للبروتوكولين الاختياريين المتعلقين باشتراك الأطفال في الصراعات المسلحة، وبيع الأطفال واستغلال الأطفال في الدعارة وفي إنتاج المواد الإباحية. وهي تعتزم، في ختام المشاورات المعهودة، التصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢ بشأن حظر أسوأ أنواع عمل الأطفال واتخاذ إجراءات فورية للقضاء عليها، وترى أن اعتماد المؤتمر الدولي المعني بالأطفال المتأثرين بالحرب، المنعقد في وينيبغ في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، للبرنامج المتعلق بالأطفال المتأثرين بالحرب يعدّ مرحلة مهمة عشية الدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي ستكرسها في عام ٢٠٠١ لمتابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل.

٣٨ - وبهذه الروح، تقدم أستراليا دعمها لأعمال الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال في الصراع المسلح وترحب بتقريره الأخير (A/55/442)، الذي ينادي فيه بأن تقوم المنظمات العديدة العاملة في هذا المجال بمجموعة من الأنشطة الأساسية المستمرة التي تفضي إلى نتائج ملموسة. كما تدعم أستراليا أعمال المقررة الخاصة للجنة حقوق الإنسان المعنية بمسألة بيع الأطفال واستغلال الأطفال في الدعارة وفي إنتاج المواد الإباحية. وقد اشتركت أستراليا بنشاط في آذار/مارس ٢٠٠٠ في اجتماع للمبادرة الإقليمية الآسيوية لمكافحة الاتجار بالنساء والفتيات ، التي نظمتها حكومتا الفلبين والولايات المتحدة الأمريكية.

٣٩ - وقد تقدمت أستراليا ذاتها بعدة مبادرات في هذا الصدد: فعلى صعيد منطقة آسيا والمحيط الهادئ، تتعاون مع اليونيسيف والبرنامج الأسترالي للمعونة الثنائية، وتركز على التعليم الأساسي والصحة الأولية وصحة الأم، وكذلك على التنمية من منظور جنساني، وهذا مسعى يسهم في حماية وتعزيز حقوق الفتيات. ويضاف إلى ذلك أن أستراليا، اهتداءً بالإعلان وبرنامج العمل اللذين اعتمدهما مؤتمر استكهولم العالمي لمناهضة الاستغلال الجنسي للأطفال لأغراض تجارية (١٩٩٦)، قد شرعت في آب/أغسطس ٢٠٠٠ في تنفيذ خطة عملها الوطنية لمكافحة استغلال الأطفال لأغراض تجارية، وتأمل أن تنتهي الجهود الدائبة للمجتمع الدولي في هذا الصدد إلى نتائج ملموسة في المؤتمر العالمي الذي سيعقد بشأن هذا الموضوع في يوكوهاما.

٤٠ - إن هناك بالفعل إشارات مشجعة، فبعد انقضاء ١٠ أعوام على بدء نفاذ اتفاقية حقوق الطفل، لوحظ حدوث تقدم على طريق تحقيق الأهداف التي تحددت في مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل (١٩٩٠)، ولا سيما فيما يتعلق بالتحصين، ومكافحة نقص اليود، وتشجيع الرضاعة الطبيعية، وإن كان الطريق ما زال طويلاً أمام تحقيق الأهداف في مجال التغذية، وخفض معدل الوفيات، والمرافق الصحية، وتعليم الفتيات. ولذلك يتعين على دورة الجمعية العامة الاستثنائية التي ستكرس في عام ٢٠٠١ لمتابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل أن تضع برنامجاً عالمياً لصالح أطفال اليونيسيف. وترى أستراليا بالفعل ضرورة الاستفادة من الدينمية الحالية لتحقيق الاعتراف القانوني دولياً بحقوق الطفل غير القابلة للتصرف.

٤١ - **السيد بهاتي** (باكستان): أشار إلى أن دورة الجمعية العامة الخامسة والخمسين تتوافق مع العملية التحضيرية للاستعراض الذي يجري كل ١٠ سنوات للتقدم المتحقق منذ اعتماد الإعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته ونمائه في مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل (١٩٩٠). ويؤخذ من عناصر المعلومات المجموعة أن أكثر من ١,٢ من بلايين الأفراد ما زالوا يعيشون في فقر مدقع، منهم ٧٠٠ مليون طفل؛ وأن أكثر من ٢٢ مليون طفل من اللاجئين أو النازحين؛ وأن العديد من الأطفال ما زالوا ضحايا الصراعات المسلحة وأعمال العنف، مثل تلك التي تقوم بها ضدهم قوات الاحتلال الهندي في كشمير؛ وأن الأطفال، شأنهم شأن النساء، هم الأكثر تأثراً بوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وبالتمييز.

٤٢ - وفي هذا الصدد، تشير باكستان إلى أن الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراع المسلح أشار، في تقريره الأخير (A/55/442)، إلى انهيار منظومة القيم التقليدية التي كانت في الماضي بمثابة دروع تحمي الأطفال والنساء من شرور الحرب. ولذلك فلا مفر من أن يعمد ناشطو المنظمات السياسية والمجتمع المدني والآباء والمعلمون والقادة الدينيون والشخصيات المهمة إلى توحيد جهودهم من أجل إعادة ثقافة الاحترام، ولا سيما للتنوع، وإلى الدعوة إلى التعايش السلمي بين جميع قطاعات المجتمع؛ والمأمول أن يكون هناك إسهام محسوس في ذلك من جانب البروتوكول

الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق باشتراك الأطفال في الصراعات المسلحة. ومن المهم بوجه خاص، كما تشير إلى ذلك المقررة الخاصة للجنة حقوق الإنسان المعنية بمسألة بيع الأطفال واستغلال الأطفال في الدعارة وفي إنتاج المواد الإباحية في تقريرها الأخير (A/55/297)، تعزيز مؤسسة الأسرة حتى تتوافر للأطفال بيئة تساعد على نموهم النفسي والجسدي والمعنوي والروحي والعقلي، وعلى حمايتهم من الأخطار الفادحة التي يشكلها بالنسبة إليهم التبني دون تبصر، والدعارة أو الاستغلال الجنسي لأغراض تجارية – وهذا سوف يجند فيه سنويا حوالي مليون طفل ويدر أرباحاً تتراوح بين ٧ ملايين و ١٢ مليون دولار. والمأمول أن يؤدي البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق ببيع الأطفال واستغلال الأطفال في الدعارة وفي إنتاج المواد الإباحية، الذي اعتمدته الجمعية العامة في أيار/مايو ٢٠٠٠، وكذلك المفاوضات الدائرة في فيينا بصدد البروتوكول الاختياري لمشروع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، إلى تعزيز الجهود الدولية المبذولة من أجل الحد من هذه العملية الجديرة بالإدانة الشديدة.

٤٣ – وقد تخلت باكستان في هذا السياق عن جميع تحفظاتها على اتفاقية حقوق الطفل، وصدقت على تعديل الفقرة ٣ من المادة ٤٣ من الاتفاقية الذي ينص على زيادة عدد أعضاء لجنة حقوق الطفل من ١٠ إلى ١٨، وسنت قانوناً يقضي بإسقاط الحكم بالإعدام عن المجرمين القصّر الذين تقل أعمارهم عن ١٨ سنة وقت وقوع الجريمة المتهمين بارتكابها، وبمنع حبسهم مع السجناء البالغين أو عتاة المجرمين.

٤٤ – وقد تبدّى نشاط باكستان الفائق في ميدان مكافحة عمل الأطفال. وتفيد منظمة العمل الدولية أن هناك ٢٥٠ مليون طفل، تتراوح أعمارهم بين ٥ سنوات و ١٤ سنة، يعملون طول الوقت أو بعض الوقت في مناطق مختلفة من العالم. وسبب هذه الحالة أن الحلقة المفرغة للفقر تستمر من جيل إلى آخر في البلدان النامية، فتحمل معها الأمية والمشاكل الصحية المزمنة وسوء التغذية. ومن هنا وجب على البلدان المتقدمة النمو تقديم مساعدات مالية وتقنية إلى البلدان النامية حتى تتمكن من إنشاء مؤسسات للتعليم المهني تستطيع بدورها الإسهام في التنمية عن طريق أنشطتها.وعلى الصعيد الوطني، اعتمدت باكستان قانون عمل الأطفال (١٩٩١) وقانون إلغاء سخرة الأطفال (١٩٩٢)، وشرعت في مطلع عام ٢٠٠٠ في تنفيذ خطة عمل وطنية لإلغاء أسوأ أشكال عمل الأطفال. وتهدف هذه الخطة، التي تراقب تطبيقها لجنة استشارية دائمة برئاسة الوزير الاتحادي للعمل، إلى تشجيع تدرب الشباب على المهن. وفي موازاة ذلك، تتضمن خطة العمل الوطنية للتعليم توفير التعليم الابتدائي الإجباري لكل طفل، وتعزيز مؤهلات معلمي المرحلة الابتدائية، وتعيين ٢١٦ ٠٠٠ معلم جديد، وتنص على الحد من الأمية بين النساء بواقع ٥٠ في المائة حتى عام ٢٠٠٣، وتقليل الفوارق بين الرجال والنساء من حيث معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بحيث تقل من ١١ إلى ٥ في المائة.

٤٥ – **السيدة ده أرماس غارسيا** (كوبا): ذكّرت، مستعينة بالأرقام، بالفجوة الشاسعة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية فيما يتصل بتعزيز حقوق الطفل والدفاع عنها، وقالت إن كوبا تطبق منذ سنوات عديدة، بالرغم من مشاكلها الاقتصادية، برنامج عمل وطنياً للأطفال يبرهن على مدى ما يمكن أن تتصف به الإرادة السياسية من حسم. وما يصلح لكوبا لا يصلح لبلدان عديدة يعود فيها سبب عدم التقدم في العمل الذي يستهدف الأطفال، بقدر كبير، إلى عوامل هيكلية تحرم السلطات العامة من وسائل العمل. ولذلك يتعين على المجتمع الدولي بذل جهود تضامنية يوفر بمقتضاها لهذه البلدان الموارد التي تحتاج إليها لتطبيق خطط

العمل الوطنية التي تضعها لمتابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل.

٤٦ - إن كوبا ترحب باعتماد البروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل في أيار/مايو ٢٠٠٠، وقد وقعت هذين البروتوكولين مؤخراً. ومن شأن نفاذهما أن يساعد على حماية حقوق الطفل بشكل أفضل.

٤٧ - وتشكر كوبا الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراع المسلح على تقريره (A/55/442) الذي يساعد على الإحاطة بالمشكلة.وهي قلقة، في المقابل، لأن مجلس الأمن، المنوط به صون السلام والأمن الدوليين، يزداد اهتماماً بالمسائل المتصلة بتعزيز وحماية حقوق الطفل. وإذا كان هناك من أجهزة المنظمة من يتعين عليه الاهتمام بذلك، فهو ليس المجلس، بل الجمعية العامة أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي، فهما بموجب ميثاق الأمم المتحدة المنفردان بالاختصاص في المجال الاجتماعي. ويمكن للجمعية العامة على الدوام التفكير في اتخاذ التدابير اللازمة إذا كانت حماية حقوق الطفل في حالات الصراع المسلح تتطلب إجراء أكثر حزماً، إلا إذا كان بمقدور الأجهزة الأخرى حل المشاكل التي تنشأ في إطار ولايتها.

٤٨ - وتأسف كوبا أشد الأسف لأن المقررة الخاصة للجنة حقوق الإنسان المعنية ببيع الأطفال واستغلال الأطفال في الدعارة وفي إنتاج المواد الإباحية لم تستطع، في ذات العام الذي اعتمد فيه البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بهذه المسائل، أن تقدم تقريرها (A/55/297). ويرى الوفد الكوبي أنه إذا كانت السيدة كالسيتاس - سانتوس المقررة قد ساهمت بجهودها دون جدال في زيادة الوعي للظواهر المنوط بها دراستها، فإنها لم تقدم التقرير الموثق جيداً والكامل الذي كان يُتوقع منها تقديمه. ويأمل الوفد الكوبي أن يتسنى، بعد الانتهاء من فحص وتحليل ردود الحكومات على الاستبيان الذي وجهته إليها المقررة الخاصة، معاودة بحث المسألة بشكل أكثر تعمقاً، أي تحديد المشاكل بشكل أدق وإيجاد الوسائل لحلها.

٤٩ - وتلاحظ كوبا بقلق أن بعض المقررين الخاصين التابعين للجنة حقوق الإنسان قد اعتادوا فيما يبدو التركيز في تقاريرهم على جانب واحد من المسائل المنوط بهم دراستها. وقد اختارت السيدة كالسيتاس - سانتوس أن تركز في تقريرها على دور القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية في تعزيز حقوق الطفل، أي على قيام بعض الشركات بإنشاء دور حضانة في أماكن العمل لتكون الأمهات العاملات قريبات من أطفالهن، وبتقديم منح إلى أطفال الأسر المعوزة، وغير ذلك. وهذه التدابير جديرة بالثناء البالغ، وهي تتصل بالتأكيد بتعزيز وحماية حقوق الطفل، غير أنه لا صلة بينها وبين ولاية المقررة الخاصة التي تتمثل في بحث نطاق وأسباب وعواقب مشاكل محددة والتقدم بتوصيات واضحة فيما يتعلق بوسائل حلها.

٥٠ - إن تعزيز وحماية حقوق الطفل في كوبا ليسا بالكلمات الجوفاء، وقد ساعدا على تحقيق نتائج ملحوظة، رغم الحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة. إن كل شيء محسوب بحيث يستطيع كل طفل، من لحظة حمله، أن ينمو دون عائق. ومن هنا فإن معدل المعلمين لكل نسمة يعتبر الأعلى في العالم (معلم لكل ٤٢ نسمة)، وقد بلغ معدل الالتحاق بالدراسة الابتدائية ١٠٠ في المائة. وقد تم القضاء التام على أمراض مثل الدفتريا وشلل الأطفال والتيتانوس بين حديثي الولادة والرضع والالتهاب السحائي والسل، وذلك بفضل النظام الصحي الفعال. كما أن معدل وفيات الرضع هبط إلى ٧,١ لكل ١ ٠٠٠ مولود حي.

٥١ - **السيد ندزنغي** (الكاميرون): قال إن الأطفال الذين كانوا بالأمس يعتبرون ثروة مشتركة أصبحوا اليوم هدفاً لمغامرات شيطانية. ولم يعد الاحترام مكفولاً لمنظومة القيم التقليدية التي كانت من قبل تحميهم من الخطر. ولذلك تدهورت حالتهم الاجتماعية، وأصبح العديد منهم يتعرضون للعنف البدني والعقلي والعاطفي الذي يلازمهم إلى الأبد. ومما يزيد من معاناتهم وجود ظواهر جديدة، مثل الإيدز الذي يعانونه سواء كانوا ضحايا أو أيتاماً، وازدياد الصراعات القبلية.

٥٢ - إن الكاميرون، إذ تعي هذه الحالة تماماً، تؤيد جميع المبادرات الهادفة إلى التعريف بحقوق الطفل وتعزيزها والدفاع عنها، وقد انضمت إلى اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكوليها الاختياريين، وإلى اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢ بشأن أسوأ أشكال عمل الأطفال، وإلى نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. كما تعتزم الانضمام إلى الاتفاقية المقبلة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وإلى البروتوكولين المتعلقين بها.

٥٣ - ولا يعترض الوفد الكاميروني البتة على اهتمام مجلس الأمن بمسألة حماية الأطفال في الصراعات المسلحة، ويرى أن ذلك مما يدخل في اختصاصه. وينتهز الوفد هذه الفرصة ليشكر جميع الجهات الفاعلة الوطنية والدولية التي لا تدخر وسعاً لتعزيز حقوق الطفل والدفاع عنها، ولا سيما لجنة حقوق الإنسان ولجنة حقوق الطفل، وكذلك بوجه أخص ممثل الأمين العام المعني بالأطفال والصراع المسلح.

٥٤ - ومن المسلّم به اليوم أن أهم ما يعرقل احترام حقوق الطفل هو الفقر وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والصراعات. ورغم الازدهار غير المسبوق في الاقتصاد العالمي، فإن ٤٠ في المائة من أطفال البلدان النامية يحصلون على أقل من دولار واحد في اليوم لمعيشتهم. ولا يمكن لهؤلاء الأطفال العاجزين عن النمو التام أن يصبحوا كباراً مسؤولين ومنتجين. ومن هنا فإن مكافحة الفقر يجب أن تظل الأولوية الأولى، كما شدد على ذلك رؤساء الدول في قمة الألفية. وتعني هذه المكافحة وجوب قيام البلدان المتقدمة النمو بمساعدة البلدان النامية مالياً في تمويل خدماتها الاجتماعية الأساسية، وبالتالي أن تزيد من مساعدتها الإنمائية الرسمية وأن توفر الحل المناسب لمشكلة الديون. وفيما يتعلق بالإيدز، فإن الوفد الكاميروني يؤيد ما ذهبت إليه اليونيسيف من أن فعالية مكافحة الوباء تقتضي أن يدرك قادة العالم أجمع حجم الوباء إدراكاً تاماً وأن يتوخوا اتخاذ التدابير التي تكفل للأطفال والشباب حماية أنفسهم من مخاطر العدوى.

٥٥ - إن الكاميرون، التي هي طرف في اتفاقية حقوق الطفل منذ ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠، تعمل بلا هوادة على حماية وتعزيز هذه الحقوق. ولهذا الغرض، تعمل بوجه خاص على توعية الأسر والمجتمعات المحلية بحقوق الطفل، والتعريف بالقوانين والنصوص الأساسية ذات الصلة - ولا سيما الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهته -، وتشجيع إنشاء دور حضانة ودور للأيتام ومراكز إيواء، ودعم المبادرات الخاصة لرعاية الطفولة المبكرة، والتكفل بالجانحين القصّر وإعادة تربيتهم إذا كانوا في مؤسسات متخصصة أو في السجن، ثم مساعدتهم في العودة إلى المجتمع.

٥٦ - **السيد كامارا** (سيراليون): قال إنه على الرغم من التصديق شبه الشامل على اتفاقية حقوق الطفل، فإن حالة الأطفال لا تزال حرجة في كل أنحاء العالم تقريباً، وبخاصة في البلدان النامية التي هي فريسة للحروب الأهلية والفقر، والتي لا تستطيع تطبيق أحكام الاتفاقية وبروتوكوليها الاختياريين. ويأمل وفد سيراليون أن يوضح اعتماد البروتوكولين المتعلقين بالاتفاقية أن حماية حقوق الطفل تعد ويجب أن تظل مسألة ذات أولوية عليا لدى المجتمع الدولي.

٥٧ - ورغم الظروف العصيبة التي تمرّ بها سيراليون، فإن حكومتها تفي بالتزاماتها بحماية وتعزيز حقوق الطفل. ولذلك أنشأت وزارة للحماية الاجتماعية والمساواة بين الجنسين والطفولة، يناط بها بوجه خاص حماية الأطفال، ولا سيما في مناطق القتال. كذلك أنشأت الحكومة، بمساعدة المجتمع الدولي، دائرة تتولى نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، وسدّ الاحتياجات الخاصة للجنود من الأطفال.

٥٨ - وتنتهز حكومة سيراليون هذه الفرصة لتشكر الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراع المسلح، وكذلك جميع الهيئات التي لم تبخل بجهد في التخفيف من معاناة الأطفال الواقعين في براثن الحرب. كما تشكر الحكومة الكندية على استضافة وتمويل المؤتمر الدولي المعني بالأطفال المتأثرين بالحرب، الذي انعقد مؤخراً في وينيبغ.

٥٩ - إن إعادة تأهيل الأطفال وإعادة إدماجهم في المجتمع تتطلبان جهوداً بعيدة المدى. وقد شرعت حكومة سيراليون في أداء هذه المهمة، فأنشأت لجنة وطنية مهمتها الحرص على أن تكون مشاكلهم محل الاعتبار التام، وإن تكن مواردها محدودة. ولذلك فإن سيراليون ستستمر في قبول المساعدات التي تقدمها البلدان الأخرى على أساس ثنائي، حتى يتسنى للأطفال المتأثرين بالحرب الاستفادة من الحماية التي تكفلها لهم اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولاها الاختياريان.

٦٠ - وتشيد سيراليون بقرار مجلس الأمن إنشاء محكمة خاصة لمحاكمة مرتكبي الفظائع التي تحدث في أثناء الحرب. إن الحكم الوارد في البروتوكول الاختياري المتعلق باشتراك الأطفال في الصراع، الذي ينص على أن يكون الشخص الذي يحاكم في الثامنة عشرة من عمره على الأقل، لن يُتقبل بسهولة في البلد، لأن المراهقين الذين ارتكبوا فظائع وتقل أعمارهم عن ١٨ سنة هم من قادة الحرب الحقيقيين الذين يعرفهم ضحاياهم والسكان. ومع ذلك فإن هذا الحكم سيساعد على إيجاد ثقافة للسلام.

٦١ - **السيدة بالديه** (غامبيا): قالت إنها ستكتفي بالكلام في مسألة الأطفال والصراعات المسلحة، وإنها حريصة في هذا الصدد على شكر الأمين العام والممثل الخاص للأمين العام على تقريريهما (A/55/163-S/2000/712 و A/55/442 على التوالي)، وكذلك السيدة غراسا ماشيل على عملها الدائب من أجل الأطفال، واليونيسيف على دعمها الذي لا ينقطع.

٦٢ - إن الإحصائيات تدعو إلى الحزن، فهي تشير إلى وفاة مليونين من الأطفال، وإلى العديد من الجرحى واليتامى والأطفال المصدومين أو النازحين أو الذين شوهتهم الألغام الأرضية، والأطفال الذين أجبروا على الانخراط في صفوف الجماعات المسلحة أو اختطفوا أو عوملوا بشراسة، وهي حالة يزيدها تفاقماً توافر الأسلحة الخفيفة والألغام المضادة للأفراد. وهذا لا يعني عدم وجود صكوك قانونية دولية تحمي حقوق الطفل في الصراعات المسلحة، فالمشكلة هي أنها لا تطبّق، مما يفسر انتهاك حقوق الطفل دون مساءلة. ولذلك يأمل وفد غامبيا أن تثبت فعالية الاستراتيجية التي يدعو إليها الممثل الخاص للأمين العام، وهي عصر تطبيق القانون الدولي. ويرى هذا الوفد أن توقيع البروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل والتصديق عليهما سيكونان بمثابة الخطوة الأولى في هذا السبيل. كذلك لا بد من ملاحقة مرتكبي هذه الجرائم الدنيئة في إطار عمل دولي متفق عليه؛ ومن هنا تؤيد غامبيا إنشاء محكمة جنائية دولية، وكذلك إنشاء محكمة خاصة لسيراليون.

٦٣ - إن دور جماعات المصالح في إدامة الصراعات بلغ حداً جعل غامبيا تؤيد توصية الممثل الخاص بشأن رصد الاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية التي تؤجج الصراعات

والحد منه، ولا سيما الماس [الفقرة ٢٨ من تقريره (A/55/442)].

٦٤ - وإذا كان اهتمام المجتمع الدولي بمشاكل الأطفال والصراعات المسلحة يتضح بشكل واسع في عدد المؤتمرات التي عقدت منذ عام ١٩٩٨ والتي عددها تقرير الممثل الخاص (A/55/442) وفي القرارات التي اتخذها مجلس الأمن في هذا الشأن، فإنه ينبغي لهذا الاهتمام أن يفضي إلى تدابير ملموسة لحماية الأطفال. وترى غامبيا في هذا الصدد وجوب التركيز على منع الصراعات وعلى نظم الإنذار المبكر، وضرورة اتخاذ التدابير الكفيلة بمعالجة الأسباب الدفينة للصراعات.

٦٥ - **السيدة رستم** (إندونيسيا): أعلنت انضمام وفدها إلى البيان الذي أدلت به ماليزيا باسم الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا. ورحبت بالتصديق شبه الشامل على اتفاقية حقوق الطفل وباعتماد بروتوكوليها الاختياريين. ورغم كل التقدم المتحقق، فلا يزال الطريق طويلاً أمام التوفير الحقيقي للأمن والحماية والنماء للأطفال، ولذلك تترقب إندونيسيا باهتمام الدورة الاستثنائية التي ستكرسها الجمعية العامة في عام ٢٠٠١ لمتابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل. ويعكف البلد الآن على وضع اللمسات الأخيرة في تقريره عن الأنشطة الوطنية لمتابعة مؤتمر القمة هذا، وهو التقرير الذي لن يقتصر على بيان التقدم المتحقق، مثل انخفاض معدل وفيات الأطفال، بل سيورد أيضاً كل العقبات التي ما زالت قائمة.

٦٦ - وترى إندونيسيا وبلدان أخرى كثيرة أن أخطر ما يهدد صحة الطفل ورفاهته هو الفقر، وهو ظاهرة غير مفهومة في عصر الثراء العريض والازدهار المؤكد والمتزايد في كثير من البلدان. ورغم التعهد كل عام بمعالجة هذه المسألة عن طريق المساعدة الإنمائية الرسمية وتخفيف عبء الديون وبرامج المكافحة، فإن الآثار ضئيلة. ولذلك فإن حماية حقوق الطفل تتطلب بيئة اجتماعية واقتصادية سليمة، واستقراراً مالياً على الصعيد الوطني، وانتعاشاً اقتصادياً مستمراً بعد الأزمات المالية، وتعاوناً دولياً.

٦٧ - وهناك أثر آخر للفقر العام - وإن كان لا يبرئ هذه الممارسات - هو عمل الأطفال ودعارتهم. وقد وقعت إندونيسيا اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٣٨ المتعلقة بالحد الأدنى لسنّ القبول في العمل وصدقت عليها، وكذلك الاتفاقية رقم ١٨٢ المتعلقة بحظر أسوأ أشكال عمل الأطفال. وقد كلفت إندونيسيا لجنة وطنية لحماية الأطفال بمعالجة كل هذه المسائل.

٦٨ - إن إندونيسيا، التي يساورها قلق بالغ إزاء مشكلة الأطفال والصراع المسلح، تعتقد اعتقاداً جازماً أن حقوق الطفل يجب أن تكون ذات أولوية طوال عملية تحقيق وترسيخ السلام وتسوية الصراعات، وفي خطط التسريح وإعادة الإدماج. وهي ترحب في هذا الصدد بما انتهي إليه المؤتمر الدولي المعني بالأطفال المتأثرين بالحرب الذي عقد في وينيبغ، وتمتدح الممثل الخاص للأمين العام الذي ظل دون كلل يلفت الانتباه إلى هذه المشكلة.

٦٩ - إن إندونيسيا تنضم إلى كل من طالبوا باتخاذ تدابير عاجلة لحماية الأطفال من آثار الألغام المضادة للأفراد، وتطلب إلى المجتمع الدولي تقديم المساعدة التقنية والمالية اللازمة لعمليات نزع الألغام وإعادة تأهيل الضحايا. ولا يسع إندونيسيا سوى الترحيب ببرامج التوعية بالألغام التي تضطلع بها هيئات الأمم المتحدة، وتؤيد اتفاقية أوتاوا بشأن حظر استخدام وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدميرها. وأخيراً يعرب وفد إندونيسيا عن قلقه إزاء الآثار العاجلة والطويلة المدى للجزاءات على الأطفال. وهو يرى وجوب التحلي بقدر كبير من الحكمة عند فرض

الجزاءات، والحرص على تضمينها أحكاماً تسمح بوصول المساعدات الإنسانية إلى السكان المتأثرين، وبخاصة الأطفال.

٧٠ - **السيد غارسيا غونسالس** (السلفادور): قال إن وفده يوافق على الآراء التي أعرب عنها ممثل كولومبيا باسم البلدان الأعضاء في مجموعة ريو.

٧١ - وتواصل حكومة السلفادور إيلاء قدر كبير من الاهتمام لتعزيز حقوق الطفل والدفاع عنها، وتعكف على دعم الأجهزة التي أنشأتها لتحسين الحالة الحرجة التي يعيشها العديد من الأطفال والمراهقين بسبب الفقر، وسوء الحالة الاقتصادية والاجتماعية، والكوارث الطبيعية مثل إعصاري ميتش وكيث، والأمية، والأمراض، ووجود ''عصابات الشباب''. وقد قامت الحكومة مؤخرا بوضع سياستها الوطنية لصالح الطفولة والمراهقة، وشرعت في تنفيذ مختلف البرامج، ومنها برنامج ذو طابع وقائي يسمى ''إن مستقبلك أيها البلد الفتيّ يبدأ اليوم''. ويتيح هذا البرنامج للشباب المشاركة في الحياة العامة ويساعدهم على الاندماج في المجتمع. كما أن مكتب المدعي العام للدفاع عن حقوق الإنسان يقوم، بدعم من اليونيسيف ومنظمة إنقاذ الأطفال، بتنفيذ مشروع ذي طابع وقائي يسمى ''الدفاع عن الحقوق الأساسية للأطفال والمراهقين''، ويهدف إلى إشراك الأطفال والمراهقين في الأنشطة الجماعية التي تجري على الصعيد المحلي والوطني، عن طريق تطوير قدراتهم ودورهم في التحفيز والتنظيم.

٧٢ - وقد وقعت حكومة السلفادور مؤخراً البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق باشتراك الأطفال في الصراعات المسلحة، وهي تستكمل الآن المساعي اللازمة لدى المؤسسات الوطنية المختصة من أجل توقيع البروتوكول الاختياري الثاني قريباً.

٧٣ - وتهتم السلفادور كثيراً بخلق ثقافة للسلام، وتهتم بوجه خاص بتطبيق الإعلان وبرنامج العمل من أجل ثقافة السلام اللذين سيكونان بمثابة الإطار المرجعي للأنشطة التي ستنظم اعتباراً من عام ٢٠٠١ في إطار العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف لأطفال العالم، الذي أعلنته الجمعية العامة في قرارها ٥٣/٢٥. وتولي السلفادور أيضاً اهتماماً كبيراً للدورة الاستثنائية التي ستكرسها الجمعية العامة في عام ٢٠٠١ لمتابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، والتي تأمل في مناسبتها أن يتخذ المجتمع الدولي تدابير محددة لمكافحة أسوأ مظاهر الفقر التي تلحق أبلغ الضرر بالأطفال.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٠.